

مطرده في حصول التكرير الذي ليس للإلحاق، ومثلها ياء: قَلَنْسِيَّة وواو قَلَنْسُوَّة فلم تكونا للإلحاق أيضاً، وكل حرف يزداد لمعنى مطرد في إفادة غرض لا ينفك عنه يخرج عن كونه مزيداً للإلحاق؛ لأن زيادة الإلحاق تفيد التكرير مع زيادة في المعنى.

٥ - يمكن أن يكون كلا المثلين المكررين للإلحاق في آخر الكلمة أصلاً نحو: الدالين في كلمة: النَّذَّة صفة للشديد الخصومة، وهي ملحقة بوزن سَفَرَجَل، فهي تتصرف على: الدَّذ وهي شدة الخصومة أيضاً. وقد يكون أحد المكررين أصلاً والآخر زائداً نحو: رَمِدِد ومعناه الرماد الناعم، زيدت فيه الدال لأجل الإلحاق بوزن زَبْرَج بمعنى الزينة، ولم تكن هذه الدال من أصل الكلمة.

٦ - إذا وردت أحرف المد وهي الألف والياء والواو للإلحاق فلا تجوز زيادتها إلا في آخر الكلمة إذا لم يكن معها حرف زائد آخر؛ لأنها إذا انفردت بالزيادة في وسط الكلمة أصبحت ذات غرض آخر وهو مد الصوت واطردت فيه وبذلك انتفت زيادتها للإلحاق حشوا، فلا يقال: إن ألف كتاب زيدت للإلحاق بوزن: قِمَطَر - مثلاً -.

ومما يدل على وقوع الألف في آخر الكلمة للإلحاق كونها تقع موقع حرف متحرك؛ لأن الحرف الأخير موضع حركات الإعراب والبناء في الكلمات وهذا يبرهن على قوته عند العرب خلافاً لوقوع الألف حشوا، فإنها تقع موقع الساكن وهو ضعيف، ولا تصلح بناء على ذلك للإلحاق حشوا.

٧ - إن الزيادة في الإلحاق تبلغ أقصاها على أصول الكلمة الثلاثية المجردة وصيغتها، أربعة أحرف في الأسماء فيكون مجموعها مع الأصول سبعة أحرف لا تتعداها، نحو: اَحْبِنْطَاء وهو مصدر للفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف: اَحْبِنْطَى ومعناه قَصُرَ وَكَبُرَ بَطْنُهُ.